



# حزب الوطن الديمقراطي الارتريري

البرنامج السياسي

أكتوبر - 2019



## توطئة:

انطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية، وإدراكا لواقعنا الإرتري بكل تحدياته في المستويات كافة، وبالرغم من انسداد الأفق السياسي حالياً، فإننا نتقدم بهذا البرنامج السياسي الذي أقره المؤتمر العام السادس المنعقد في أكتوبر 2019م، لنحدد من خلاله رؤيتنا الاستراتيجية وأهدافنا ووسائلنا وبرامجنا، ليس للخروج من المأزق الحالي فحسب، وإنما للوصول أيضاً إلى بناء وطن حديث يسع جميع أبنائه، ووضع يسعد كل مواطن إرتري بل كل إنسان يعيش على أرض إرتريا، ونؤكد أن التغيير يبدأ من الحزب ذاته من خلال مرونة وواقعية برامجه، وتجديد قياداته، ويحدونا الطموح والأمل في خلق واقع أفضل يستحقه هذا الشعب الأبي.

## الفصل الأول: إرتريا الجغرافيا والتاريخ

### 1/ الموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة إرتريا الإجمالية: 121320 كم<sup>2</sup> وتشترك غرباً مع السودان في حدود برية طولها 605 كم، ومن الجنوب مع إثيوبيا 912 كم، ومن الجنوب الشرقي مع جيبوتي 113 كم. فضلاً عن طول الساحل الإرتري الذي يمتد إلى أكثر من 1000 كلم من "رأس قصار" على الحدود السودانية شمالاً إلى باب المندب في "رأس رحيتا" في جيبوتي جنوباً، كما تتبع إرتريا (126) جزيرة، أهمها أرخبيل دهلك وجزيرتي "فاطمة" و"حالب" الاستراتيجيةتين وقد عرفت بموانئها التاريخية مثل ميناء «عدوليس» الذي أنشأه اليونانيون في القرن الثالث ق.م.

### 2/ الأهمية الاستراتيجية:

موقع إرتريا الاستراتيجي جعلها محط اهتمام الدول النافذة، فقربها من منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط، وكونها تقع على أهم طرق الملاحة البحرية في البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، كأهم ناقل للبضائع من الشرق الأوسط والأدنى إلى أوروبا وأمريكا. إضافة إلى اكتشاف المصادر الطبيعية في المنطقة كعامل جذب للشركات العالمية والدول على حدّ سواء، وهو ما جعل من إرتريا هدفاً للأطماع الأجنبية في كل العصور التاريخية.



### 3/ الخلفية التاريخية:

إن موقع إرتريا الفاصل بين قارتي آسيا وإفريقيا جعلها بوتقة انصهار الشعوب الحامية والسامية واللغات المختلفة، وملتقى الثقافات والديانات، ولذا يوجد في إرتريا المسلمون والمسيحيون بكل طوائفهم والديانات الإفريقية . وقد رسمت حدود إرتريا الحالية في عهد الاستعمار الإيطالي الذي استمر من 1885م إلى 1941م ليخلفه الاستعمار البريطاني الذي استمر إلى 1952م ثم ربطت إرتريا باتحاد فدرالي مع إثيوبيا قسراً بقرار أممي جراء تواطئ القوى الدولية متناسية مطالب الغالبية من الإرتريين التي كانت تنادي بالاستقلال الكامل، ولكن حتى الفدرالية لم تتحملها إثيوبيا فألغتها من جانب واحد، وأعلنت ضم إرتريا إليها عام 1962م واعتبرتها أحد المقاطعات الإثيوبية، ولم تحم القوى الدولية متمثلة في الأمم المتحدة قرارها، ولهذا اختار الشعب الإرتري طريقاً يستعيد به حقه الأصيل، ووطنه السليب، وهو طريق النضال الشاق والكفاح المسلح.

## الفصل الثاني: الواقع السياسي النظام والمعارضة

### 1/ انجاز الاستقلال الوطني:

ظل الشعب الإرتري تواقاً إلى الحرية والاستقلال ولذا استمرت مقاومته للمستعمر وتفاوتت وسائل مقاومته حسب الأزمنة والأمكنة، ففي الأربعينيات كانت الوسائل السلمية هي الأبرز والمتمثلة في تكوين الأحزاب السياسية، والجمعيات المدنية المختلفة، والصحف الناطقة باللغات المتعددة، ثم كانت المدافعة عبر البرلمان الفيدرالي في بداية الخمسينيات، لترتفع وتيرة النضال السلمي تدريجياً إلى مرحلة الاحتجاجات والمظاهرات والعصيان المدني، الذي كان على رأسه حركة التحرير الإرترية، وعندما لم تُجد تلك الوسائل في ردع المحتل، وإحقاق الحق، ما كان أمام الشعب إلا خيار الكفاح المسلح الذي أعلنته جبهة التحرير الإرترية بقيادة الشهيد حامد إدريس عواتي، فخاض الثوار حرباً تحريرية هي الأطول في القارة السمراء، إلى أن اندحر الجيش الإثيوبي القوي تماماً في عام 1991م ليحقق الشعب الإرتري في عام 1993م مطلبه الرئيسي والمتمثل في الاستقلال، وامتلاك قراره بعد استفتاء أشرفت عليه الأمم المتحدة، وصوت فيه الشعب الإرتري بالإجماع تقريباً بنسبة 99.83% لصالح الاستقلال التام.



## 2/ الحكومة المؤقتة:

إن حزب الجبهة الشعبية الذي كون أول حكومة إرترية - مؤقتة - بعد الاستقلال والتي لاتزال - مؤقتة- حتى اليوم، أخفق في تحقيق تطلعات الشعب الإرتري لأكثر من ربع قرن من عمر الدولة الوليدة، فالحزب الذي فشل في تحقيق الديمقراطية في داخله حيث لم يعقد مؤتمره التنظيمي منذ 1994م، عجز أيضاً أن يقدم رؤية وطنية شاملة تستوعب تنوع الشعب الإرتري وتعددده السياسي والإثني، وتستجيب لمطالبه وطموحاته في العدالة والتنمية والاستقرار والبناء، وقد انعكس ذلك سلباً على الدولة، سياسياً وإدارياً واقتصادياً، فقد أهدر النظام مقدرات البلاد لتظل إرتريا في ذيل القائمة من حيث التنمية، ولتصنف من أكثر الدول انتهاكا لحقوق مواطنيها، والأكثر فقراً، ولتعتبر من أكثر الدول التي يلجأ منها شعبها، وتعاني حدودها التوترات مع كل دول الجوار، ولهذا تعرضت لعقوبات دولية نتيجة مواقفها المتناقضة مع السلام والاستقرار في القرن الإفريقي، وهو ما جعلها في مواجهة الإقليم وقبل ذلك في مواجهة شعبها.

## 3/ المعارضة الإرترية:

يكاد يتحول كل الشعب الإرتري إلى معارض لنظام "إسياس أفورقي" حيث لم يترك النظام وسيلة تدفع الشعب إلى التذمر إلا واستخدمها، من الاعتقالات التعسفية، والإخفاء القسري، وتجويع الشعب، ومصادرة حرياته الأساسية، وممتلكاته، ولم يستثن من ذلك حتى رفقاء النضال، الذين يقعون في السجون دون محاكمات أو معرفة لمدد محكومياتهم. سجون تنعدم فيها أبسط حقوق السجين، ولذا تعددت وسائل مقاومة النظام، كما تعددت فصائل المعارضة من أجل إحلال البديل الديمقراطي، وما زالت المقاومة مستمرة تتوسع رقعتها يوماً بعد يوم.

## 4/ تقييم تجربة المعارضة الإرترية:

تستند المعارضة الإرترية الساعية إلى تغيير النظام وإحلال البديل الديمقراطي إلى إرث عريق من الممارسة السياسية عبر سنوات النضال الطويلة، فقد سبق الشعب الإرتري شعوب المنطقة في ممارسة الديمقراطية والتحاكم للشعب، وقد خاض نضالات سلمية عبر أحزابه السياسية وهيئاته المدنية في أربعينيات القرن المنصرم، وقدم انموذجاً يحتذى به في ممارسة



العملية السياسية المدنية في فترة تقرير المصير، ويعتبر ذلك رداً على ما يروجه النظام من عدم قدرة الشعب الإرتري على ممارسة الديمقراطية.

بيد أن غالبية المعارضة الإرترية المنظمة القائمة اليوم هي امتداد لفترة الثورة، لأنها لم تتح لها فرصة ممارسة العمل السياسي أو المدني في ظل الدولة الإرترية الوليدة، وذلك نتيجة تعنت النظام وممارساته، رغم رغبتها ومبادراتها لتكون جزءاً من عملية البناء والتعمير، وممارسة العملية السياسية في وطن مستقر، تتوفر فيه كل الحريات الشخصية والعامة، بل تعامل النظام مع المعارضة بشكل عنيف، وحاول استئصالها بقوة السلاح، مما اضطر بعضها على الاستمرار في نهجها الثوري والمسلح، محاولة مواجهة النظام بنفس وسائله، واختار بعضها طريق النضال السلمي، وتأطير قطاعات كبيرة من الإرتريين في المهجر، والقيام بالمظاهرات والاحتجاجات.

وبشكل عام هناك اتفاق بين القوى السياسية والمدنية على تغيير الوضع القائم، وعلى توحيد مواقفها ازاء ذلك.

وقد كانت المبادرات السياسية التي تبنتها المعارضة والمتمثلة في توحيد مظاهراتها السياسية من التحالف، إلى المجلس الوطني للتغيير الديمقراطي، إلى اقامة المهرجانات السياسية والفنية المشتركة، تعتبر وعياً متقدماً ووسائل حضارية مؤثرة بغض النظر عن تقدير مكاسبها على الأرض، والأهم أن تلك المناشط قد عززت الثوابت الوطنية، كالمحافظة على وحدة التراب الإرتري، وحماية السيادة الوطنية، والعمل على التماسك المجتمعي، كما رسخت ثقافة الحوار، والجنوح إلى حل الخلافات البينية بالطرق السلمية، كما رفعت من وتيرة فرص العمل المشترك، وهذا لا ينفي ما تعانيه المعارضة من ضعف الإرادة السياسية، إضافة إلى الاخفاقات والعلل الداخلية التي تسببت في تأخير هدفها المرحلي وهو تغيير النظام، وعجزها عن إيجاد حلفاء إقليميين ودوليين يتبنون مواقفها، ويكون لهم دور حقيقي في الضغط على النظام، ومحاصرته إقليمياً وعالمياً.



## الفصل الثالث الانسجام الاجتماعي والسياسي والثقافي

### 1 / الوحدة الوطنية:

مر الشعب الإرتري بمراحل مفصلية في التاريخ الحديث، راكمت من وعيه بالذات والمكان، ووطورت وحدته في الإطار السياسي، هذا فضلا عن البعد الاجتماعي المتشابك المتشابه إلى حد كبير. ورغم التعدد الإثني والثقافي، فقد أسهمت عوامل طبيعية وأخرى طارئة في تكوين هوية إرترية مشتركة، مثل عمليات الحراك الديمغرافي والتمازج الاجتماعي، والاندماج غير المسبوق لمكونات المنطقة الاجتماعية، والجهوية، والسياسية المختلفة، في إطار المنظومة الجيوسياسية لإرتريا، بفعل الاستعمار.

وقد تقوى الشعور بالهوية السياسية المشتركة، وتكوين كيان إرتري مستقل في مرحلة تقرير المصير، في إطار أحزاب الكتلة الاستقلالية، وغيرها من القوى الوطنية الإرترية، التي رفعت شعار الاستقلال الوطني في تلك المرحلة المبكرة، ثم تعزز الشعور بالهوية الإرترية بتفاعل العمل النضالي لحركة تحرير إرتريا، ليترسخ بالفعل الثوري لجهة التحرير الإرترية والأطر النضالية الأخرى.

ومع كل تلك التجارب لا تزال إرتريا تعاني من أسئلة تؤرق مسارات الهوية، وأسس الوحدة الوطنية، وتشكل تحدياً في وجه العمل الوطني المشترك، تغذيها عوامل خارجية وداخلية، لتصل أحيانا إلى تهديد مباشر لعملية البناء المجتمعي، ووجود الدولة الإرترية الموحدة، وتتمثل هذه المهددات في النزعات الطائفية الدينية والإثنية والإقليمية والجهوية، بما يشكل انحرافاً عن مسار العمل الوطني المشترك. وفضلاً عن مؤثرات ومرارات الحرب الأهلية التاريخية، فإن المسلك الإقصائي لحكومة الجبهة الشعبية على أسس دينية وقومية يعتبر من أشد عوامل تهديد الوحدة الوطنية، إضافة إلى الاستبداد والقبضة الأمنية، وقد فشلت هذه الحكومة في إدارة التنوع الثقافي والإثني والديني والاجتماعي، ولم تسهم المعارضة الإرترية من جهتها بصورة فاعلة في سد الفجوة التي أحدثها النظام.

إن الإجابة على سؤال الهوية، وحل مشكلات الوحدة الوطنية، تكمن في إتاحة جو صحي للعمل الوطني المشترك، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، في إطار الهوية الوطنية الجامعة، وإطار حكم القانون، وفي ظل دستور يحمي الحقوق المدنية الأساسية. وعلى الدولة كفالة الحريات واتاحة الفرص المتساوية على أساس المواطنة، كما على القوى السياسية ومنظمات





المجتمع المدني العمل الدؤوب لضمان تماسك اللحمة المجتمعية والسلام واحترام مكونات الشعب الإترري الاجتماعية المتنوعة، والمتجانسة في آن واحد، وتكوين وعي حقيقي بالهوية الإتررية المشتركة، ولكنها في نفس الوقت هي هوية إتررية متعددة الجوانب، دون الوقوع في صراعات الهويات الجزئية المتناقضة.

## 2/ الانتماء الوطني ورضى الأقاليم:

تبلور الانتماء الوطني عبر مسارات تاريخية، وتجارب نضالية، ومشاريع فكرية وثقافية وسياسية، وتعزز أخيراً بتحرير التراب الوطني، وإعلان الدولة المستقلة. المحافظة على تلك المشتركات وتقوية بنيانها عبر احترام الثوابت الوطنية، التي أصبحت جزءاً من إرث النضال الوطني المشترك، سيساهم في بناء الشخصية والهوية الوطنية الإتررية.

ومتى كان الهدف منطلقاً من المصلحة الإتررية العليا، وكانت المواطنة هي المعيار السليم للحقوق والواجبات، متجاوزة بذلك الانتماءات للأعراق والثقافات والأديان، فلا محالة إن قوة الدولة ستبنى على أسس متينة.

إن الحرص على المصلحة العليا للبلاد، تتمثل في التعامل مع تلك المصلحة برؤية عقلانية حاذبة على أمن المجتمع، واستيعاب ضرورة التعايش السلمي بين مكونات الشعب الإترري على أساس المواطنة المتكافئة، تحت ظل دولة مدنية عصرية وديمقراطية، وفي إطار دولة وطنية تقف على مسافة واحدة من كل ذلك التعدد، وفي ذات الوقت تحافظ على كيان متماسك لوطن واحد، حر ذو سيادة على ترابه.

إن إدارة التنوع تتم عبر استحقاقات تتكافأ فيها الفرص بغض النظر عن انتماءاتهم الوشائية أو الثقافية، وتنظيم ذلك في إطار القانون، وفي سياق ديمقراطي حر والاحترام المتبادل للثقافات والمرجعيات الاجتماعية، حفاظاً على النسيج الاجتماعي المتساكن المتعايش.

إن المطالب الاجتماعية المختلفة، التي نشأت في ظل نظام الجبهة الشعبية، ثم غدتها عوامل مختلفة، تمثلت في المظالم والتهميش والإقصاء لتلك المكونات، لا يمكن تجاهلها، ولكن الحل ونحن نؤسس لعملية التحول الديمقراطي يكمن في معالجتها في دائرة القانون، عبر التنصيب على صيانة الحقوق المدنية في دولة ديمقراطية، تدار باللامركزية السياسية، وفي دستور



يكفل الحريات العامة، ويوزع السلطات بين الحكومة المركزية، والأقاليم والمقاطعات والبلديات، حتى نضمن اشراك جميع فئات الشعب، في عمليات اتخاذ القرار، والمشاركة في الحكم، والأخذ بسياسة التمييز الإيجابي، في الخطط الإنمائية، بالقدر الذي يسمح بتمكين الإنسان وتطوير وسائل الإنتاج، وتوطين سبل العيش الكريم في المناطق المهمشة، وضرورة معالجة تلك الاختلالات والمظالم المرفوعة باسم القوميات والطوائف والجهويات، في الإطار الوطني برؤية إنسانية، وبروح التكافل والتراحم، وبوعي متقدم للمصير المشترك لشعب واحد، ولوطن موحد، وهذا يساعد على ترسيخ العدالة والديمقراطية، والمفاهيم المشتركة الأخرى، التي تقدم أهمية المصلحة العليا المتمثلة في بناء وطن قوي موحد.

### 3/ احترام الأديان وحرية العقيدة:

لا شك أن للدين دور أساسي في حياة الشعب الإرتري وتطوره الاجتماعي والحضاري، فالدين مكون أساسي ورئيسي من مكونات حضارة وتاريخ الشعب الإرتري واستقراره. فهو موجه قيمه وأخلاقه، ومنبع عاداته وسلوكه، والدين من عوامل الشخصية والهوية الإرترية، والالتزام الديني عند الإرتريين ظل صحيحا غير مغشوش لم يكن من أجل مصالح آنية أو رياء.

وعلى امتداد التاريخ الإرتري ظلت روح التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين المكونات الدينية وتقدير كل طرف للآخر كانت هي السائدة، ويعتبر رجل الدين بغض النظر عن دينه محل احترام وتقدير من الجميع، ولم يتخذ المجتمع موقفاً مناوئاً للدين في عصور تاريخه الطويل. وقد عمل نظام الشعبية على التآجيج الطائفي ليس بين المسلمين والمسيحيين فقط، بل أصبح يغذي التدابر بين المسلمين أنفسهم وبين الطوائف المسيحية بعضها ضد بعض. وحاول أن يحد من مكانة الدين التي كانت تسهم في تقوية الوشائج الاجتماعية والإنسانية، والتمسك بالأخلاق الفاضلة. وقد ساهمت سياسات الاستبداد، والنهج الإقصائي لنظام الشعبية، إلى تفشي مظاهر الاحتقان الطائفي، لكن الوعي المتقدم للشعب الإرتري وقياداته الدينية والاجتماعية والسياسية حالت دون الوصول إلى مرحلة الإرهاب، والحروب الطائفية حتى الآن. وإذا كان الشعب والنخب قد عصمهم وعيهم عن ممارسة الإرهاب والحرب الطائفية، إلا أن الدين نفسه يعاني بصفة عامة من إرهاب الدولة، وهذا الإرهاب موجه ضد الرموز





الدينية، وهذا يشمل كل المتدينين، فمن التغيب القسري للشيوخ والعلماء المسلمين لأكثر من ربع قرن دون محاكمات، ولا معلومات عن أماكن احتجازهم، إلى فرض الوصاية على الكنائس، وتغيير قيادتها الروحية والإدارية، والتدخل السافر في شؤونها، والحجر على طوائف أخرى مثل الجيوب والبيئتي وغيرهما.

وبما أن الدين بالأساس علاقة مباشرة بين الإنسان وربه، ومن ذلك تنبع حرية العقيدة والعبادة، وتقوم على هذه الحرية الفردية حقوق جماعية، تتمثل في إقامة دور العبادة، وتنظيم العلاقة الداخلية لأفراد الجماعات الدينية المختلفة، دون تدخل من الدولة، إلا بما يقتضيه القانون. وبما أن الدولة للجميع، فعلى الحكومة أن تقف على مسافة واحدة من الأديان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمؤسسات الدينية، مثل الأوقاف، وممتلكات الكنيسة، والتعليم الديني، وتنظيم دور العبادة.

#### 4/ الانتماء الثقافي:

تتعدد الهويات الثقافية في إرتريا تبعا لتعدد الإطار الديني واللغوي والعادات والتقاليد التي ترسخت عبر القرون. وتتمظهر بشكل قوي في الثنائية الدينية واللغوية، التي أصبحت أحد الثوابت الوطنية، وبالتالي أدرك الأوائل أهمية استيعاب وإدارة هذا النوع من التعدد والانتماء، دون الخروج عن الإطار الوطني في سياقه الثقافي، ومع إشباع الجانب الروحي. وهنا يجب إفساح المجال للحريات الخاصة على المستوى الفردي والجماعي، بحيث ينظم المواطنون شؤونهم الثقافية، بما يتناسب وموروثاتهم القيمية المتجددة، ومواقفهم الأخلاقية واختياراتهم الاجتماعية، ومصالحهم الآنية وتطلعاتهم المستقبلية، مستفيدين من الثراء اللغوي والفني والعادات الموروثة. المواطن في بعده الإنساني مليء بالمشاعر والأفكار والعقائد والتجارب، وهو ما يُكوّن بعده الثقافي، والثقافة هي من أهداف التنمية البشرية، كما اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015م ضمن برنامجها للتنمية المستدامة، فالثقافة داعم أساسي للهوية الوطنية المشتركة، من خلال الوعي المتزايد بأهمية الوحدة في إطار التنوع. وعلينا أن نستثمر فيها، حتى تنتج مجتمعا معافى من الأمراض الاجتماعية والنفسية والخلقية، كالتعصب والكراهية والانغلاق على الذات، والذي ينشأ عنه الغلو الفكري والإرهاب والحروب ليتعدى إلى تهديد



الوحدة الوطنية. إن الثقافة الإيجابية والمتصالحة مع الذات والآخر، ليست تلك الثقافة المنبئة بالكلية عن الجذور، ولا تلك المنغلقة التي لا تتلاقح مع غيرها، وإنما الثقافة التي تُؤسّسُ على القيم الإنسانية، والمبادئ السامية المشتركة، والمنظومة الأخلاقية والاجتماعية الموروثة. ونحن إذ ندعو إلى احترام التعدد الثقافي والاجتماعي والإثني في إرتريا، نؤمن أن فيه إثراء للثقافة والهوية الإرتيرية.

## 5/ الإرهاب تدمير للحياة:

لم يستطع الخبراء تعريف الإرهاب بصورة دقيقة، ولكنهم متفقون في نتائجه وآثاره المدمرة للإنسان والممتلكات، والإرهاب قديم في التاريخ، ولا يمكن حصره في مجتمع أو دين أو ثقافة بعينها، وتختلف اسبابه باختلاف الأزمنة والمواقع. ونحن إذ ننبذ وندين الإرهاب بكل أصنافه كعدوان على حقوق وحرية الآخرين، علينا أن نعمل على القضاء على كل أشكاله الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال محاربة أسبابه المتمثلة في الظلم والفساد والتهميش والفقر، والاقصاء والانتقاص والإذلال والقمع السياسي. ومع هذا فلا يمكن أن ندرج مطالبة الشعوب بحقوقها، ونضالها من أجل استرداد أرضها وسيادتها، وامتلاك قرارها، والدفاع والمحافظة على ثرواتها وخصوصياتها في خانة الإرهاب، لأن هذه الحقوق والدفاع عنها حقوق مشروعة بنص الشرائع والقوانين الدولية.

## الفصل الرابع

### حزب الوطن الديمقراطي الإرتيري الأهمية والتعريف والرؤية والمرجعية

#### 1/ حزب الوطن الديمقراطي الإرتيري (حادي)

يعتبر حزبنا هذا امتداداً لنضالات الشعب الإرتيري، ونتاجاً لمتراكمات الوعي السياسي للنخب الإرتيرية بمختلف أطرافها، ومحصلة للرصيد السياسي للشعب الإرتيري بصورة عامة. فالشعب الإرتيري شعب مسييس، مارس السياسة مبكراً، ولعل خصوصية الموقع الجيوسياسي، والتطورات السياسية المتعاقبة التي عاشتها إرتريا في ظل الدول الاستعمارية المختلفة، كل ذلك شكل وعيه وحراكه السياسي حسب مستوياته الاجتماعية، كما أن مراحل



الثورة والدولة، وتلاقح أفكار وتجارب مختلفة، سواء على مستوى البرامج والمواقف السياسية، أو على مستوى التوجهات الفكرية والحزبية كل ذلك ساهم في وجود هذا الحزب.

## 2/ لماذا حزب جديد؟

الحياة السياسية عملية ديناميكية وليست جامدة، فهي تتجدد وتتغير بتغير الأزمان والمكان، وتتناسل حتى تجدد دورة الحياة، فالرؤى والأفكار والبرامج السياسية التاريخية القديمة قد تصلح أن تكون متكاً، ولكن لا ينبغي أن تستمر على نفس الوتيرة، وإلا فإن الحياة السياسية في البلاد ستصاب بالجمود. والمتابع يدرك أن الشعب الإرتري اليوم تواق إلى السلام والحرية والعيش الآمن، بصرف النظر عن من يحكم، وإن كان في الأساس يتطلع إلى قيادات جديدة، تبحر به في هذه المرحلة العسيرة، لأن لكل زمان رجال، والقيادات السابقة أعطت ما بوسعها، وبما أن الحزب لا يريد أن يعيش الزمن الحاضر بالرؤية والسياسات القديمة، فعليه أن يستجيب للمطالب المتجددة للوطن عامة، وأن يسهم في رسم السياسات المستقبلية، ومواجهة الأزمات المستفحلة، والتفاعل الإيجابي على المستوى الإقليمي والدولي. إن انزال تلك الأفكار تحتاج إلى توسيع المواعين، وتجديد الأطروحات، وإيجاد حزب مؤمن بتلك الأفكار، يعمل مع الآخرين من أجل بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، كل ذلك يتطلب وجود شباب ينظر إلى المستقبل دون أغلال الماضي، ليس من أجل الوصول للسلطة فقط، وإنما من أجل إنضاج التجربة الديمقراطية لتكون سلوكاً في كل مفاصل المجتمع، ويعتبر الحزب في مستواه الداخلي هو أحد ميادين تطبيق الديمقراطية.

ما نلاحظه في تجربة تنظيمات المعارضة الإرترية بشكل عام ونحن جزء منها يقتصر دورها على نقد النظام، دون أن تنتقل برؤيتها ورسالتها إلى مستوى بناء الدولة وتقديم البديل، ولعل ذلك ناتج من أنها لا تزال تتلبسها الحالة الثورية، باعتبارها امتداداً لتجربة الكفاح المسلح، هذا المفهوم إذا استمر قد يصيب الحياة السياسية الإرترية بالعطب بمجرد زوال هذا النظام، أو حتى جنوحه للمشاركة، وبالتالي فالمطلوب هو طرح برامج مستقبلية قابلة للتداول، لبناء دولة متوافقة مع ذاتها ومحيطها والعالم، وبناء تجربة حزبية تستوعب كل مكونات وطموحات الشعب الإرتري، وإيجاد حزب قائد بقيادات وطنية شابة، يتم اختيارهم وفق



الكفاءة والجدارة، يخرج بالسياسة الإرترية من المماحكات التنظيمية الضيقة، إلى فسيح المبادرات والتنافس عبر البرامج، ومع هذا فإن حزبنا يعتز بالتجربة النضالية الإرترية الطويلة، وبدور المعارضة في الصمود، كما أن برنامجه يركز على الموروث النضالي للشعب الإرتري، إضافة إلى القيم المثلى المحلية والعالمية، كاحترام حقوق الإنسان، والمحافظة على النسيج الاجتماعي، وبناء دولة القانون، والنهج الديمقراطي في التداول السلمي للسلطة، وتعزيز الانتماء الوطني، والتنمية المستدامة.

ويدعو الحزب كل المواطنين الحاديين على التغيير بمختلف مستوياتهم وانتماءاتهم العقديّة والعرقية والثقافية، للعمل معاً لتحقيق تطلعات الشعب الإرتري في الحرية والكرامة والأمن والرفاهية.

### 3/ التعريف:

حزب الوطن الديمقراطي الإرتري (حادي): هو حزب سياسي وطني إرتري يعمل على إعلاء قيم العدل والحرية والديمقراطية وبناء دولة القانون، التي تحرص على سيادة البلاد وأمن ورفاهية شعبها وصون وحدته، واحترام المواثيق الدولية. وفق الدستور الإرتري الذي سيتفق عليه الشعب، واحترام كل القوانين المنبثقة عنه.

### 4/ رسالة الحزب:

بناء وطن ينعم بالرخاء تسوده قيم العدالة والمساواة، يصون سيادته ويصنع مستقبله بنفسه، ويبني نظاماً ديمقراطياً عبر المشاركة السياسية الواعية. يعتز مواطنه بالانتماء اليه، ويحظى باحترام العالم، يقاد بذوي الكفاءة والمسؤولية.

### 5/ رؤية الحزب:

حزب قائد واسع الانتشار في كل المناطق الإرترية، تقوده كفاءات وطنية، يجد فيه كل إرتري نفسه، يؤطر كل شرائح المجتمع، معزراً الوحدة الوطنية، يبني نظاماً لامركزياً سياسياً، ويتبنى رؤية تنموية شاملة تلبي مطالب الأقاليم، وتعزز الحكومة المركزية.



## 6/ المرجعية :

يستمد حزب الوطن الديمقراطي مرجعيته من أديان وقيم وأعراف الشعب الارترري، ومن الرصيد التاريخي للحركة الوطنية، ومن الدستور المتفق عليه، ومن مواثيق الحزب ونصوصه الأساسية، ومن المواثيق الدولية.

## الفصل الخامس الثوابت والمبادئ والأهداف والوسائل

### 1/ الثوابت الوطنية

#### يتمسك الحزب بالثوابت الوطنية المذكورة أدناه:

- أ. صون استقلال وسيادة ارتريا، ووحدة شعبها.
- ب. احترام الأديان وحرية المعتقد.
- ج. اللغة العربية والتجريدية لغتان وطنيتان رسميتان.
- د. اللغات الارتررية الأخرى لغات وطنية.
- هـ. العدالة الاجتماعية في إطار قيم المجتمع الارترري.

### 2/ المبادئ

#### يعمل الحزب وفق المبادئ التالية :

- أ. حماية وتعزيز كافة الحريات الفردية والجماعية من حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وحرية الفكر والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، حرية التجمع والتنقل، وحرية المشاركة في الحياة العامة.
- ب. احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وكرامته.
- ج. الدولة الارتررية دولة مدنية يحكمها الدستور والقانون، وتحترم سلطة القضاء واستقلاله.
- د. المواطنة هي الأساس والمعيار للحقوق والواجبات كافة، والمساواة بين كل الارترريين دون تمييز.



- هـ. التنمية الشاملة والمستدامة والمتوازنة في شتى القطاعات والجهات المختلفة.
- و. العدالة الاجتماعية من تكافؤ الفرص، وتقديم الخدمات بشكل متساو للمواطنين كافة.
- ز. سيادة القانون واحترام الدستور.
- ح. الشفافية والنزاهة والمساءلة.
- ط. الفصل بين السلطات واستقلال القضاء..
- ي. التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.
- ك. الممارسة الديمقراطية، على المستويات كافة.
- ل. الاحترام المتبادل مع دول الإقليم والمجتمع الدولي وفق المصالح المشتركة والعدالة القائمة على الحوار والتعاون.

### 3/ الأهداف

#### يعمل الحزب بكل إمكانياته لتحقيق الأهداف التالية:

- أ. حماية استقلال الوطن وتنمية مكتسباته وصيانة وحدته بالتعاون مع كل أبنائه.
- ب. العمل على تقوية اللحمة الوطنية على أسس ومبادئ العدالة والديمقراطية والقانون. التعاون مع قوى التغيير كافة على إزالة النظام الدكتاتوري واللاتيان بالبديل الديمقراطي.
- ج. العمل على قيام دولة مدنية ديمقراطية، يحكمها الدستور والقانون تفصل بين السلطات، وتحترم سلطة القضاء واستقلاله، وتؤمن بالتداول السلمي للسلطة.
- د. المشاركة في إعداد وإقرار دستور متوازن ينبع ويعبر عن إرادة الشعب وينظم الحياة السياسية للبلاد.
- هـ. اعتماد مبدأ اللامركزية السياسية ضمن حدود الوطن الواحد، والتزامات الدستور بين المركز والأقاليم، بما يحقق العدالة بين جميع الجهات.
- و. حرية واحترام كل الأديان دون أي تفریق، وإصدار قوانين صريحة تعاقب كل من يسيء إلى وحدة النسيج الاجتماعي الإترتي.
- ز. بناء اقتصاد وطني قوي ومندمج يعتمد أساسا على الإمكانيات الوطنية والتكنولوجية الحديثة في كل المجالات ويحقق التوازن بين الجهات والقطاعات، ويوفر مجالات تشغيلية واسعة ويسهم في تحقيق التكامل والاندماج إقليميا والانفتاح عالميا.





- ح.** تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة في كل المجالات الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية والبحث العلمي والموارد الطبيعية في الأقاليم المختلفة.
- ط.** محاربة الجهل والامية والرفع من مستوى التعليم وتطوير المناهج، ودعم البحث العلمي، والعمل على إعادة صياغة المنظومة التربوية والتعليمية بما يؤهل البلاد للانخراط في مجتمع المعرفة.
- ي.** حفظ كيان الأسرة ودعمه، والنهوض بالمرأة لتحقيق أدوارها في مختلف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحماية الأسرة والطفل.
- ك.** بناء الجيش وقوى الأمن الداخلي على أسس وطنية، والتأكيد على أن الجيش هو الحامي للمؤسسات الدستورية والدولة المدنية دون التدخل في السياسة.
- ل.** الاهتمام بالإرث الحضاري والتراث الشعبي الإرتري بكل أشكاله، واستثماره في الجذب السياحي لرفع مستوى الدخل القومي..
- م.** يعمل الحزب ويدعو إلى حرية الصحافة والنشر والإعلام بما يحقق التقدم والازدهار لإرتريا مع الاحترام الصريح للدستور والقانون والأساليب الديمقراطية والاحترام التام للمواطن ودينه وتراثه وثقافته المختلفة.
- ن.** الأخذ بمبدأ الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري في مختلف مؤسسات الدولة، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأهلي ودعمها.
- س.** بناء علاقات متينة مع سائر البلدان الإقليمية والدولية وتنميتها، ولا سيما مع دول الجوار من أجل الاستقرار والسلام والتعاون والازدهار، واحترام جميع القوانين والاتفاقات الدولية.
- ع.** الإسهام في الدفاع عن القضايا العادلة ونصرة المظلومين والتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها.



#### 4/ الوسائل:

- يلتزم الحزب لتحقيق أهدافه بالوسائل السلمية المشروعة والتي منها:
- أ. اعتماد نهج الحوار السلمي كأسلوب حضاري لحل الإشكالات والخلافات بين الأحزاب وحتى مع السلطة.
  - ب. بلورة الرؤية والموقف والمشاركة في توعية المجتمع عبر الوسائل الإعلامية من صحف ومطبوعات وإذاعة وتلفزيون وغيره.
  - ج. تقديم الدراسات والاستشارات عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية كإسهام إيجابي في كل القضايا التي تحتاجها الدولة والمجتمع الإرتري.
  - د. استقطاب كل الفئات في الحزب، من شباب و امرأة وعمال وفلاحين وطلاب وغيرهم، وتفجير إبداعاتهم، وتحفيز المبرزين في المجالات المختلفة.
  - هـ. توسعة فروع الحزب في كل المحافظات، حتى يمارس المواطن النشاط، ويكتسب الوعي السياسي، وتتعمق لديه روح التضامن الوطني.
  - و. مشاركة الحزب الفاعلة في الاستحقاقات الانتخابية - بعد التغيير- والعمل في المجالس التشريعية وفق الآليات السياسية، سواء كمشارك في السلطة التنفيذية، أو معارض لها.
  - ز. التدريب والتأهيل لرفع كفاءة عضوية الحزب والشباب الإرتري بصفة عامة، لتعزيز روح العمل والإنتاج.

## الفصل السادس التغيير والإصلاح السياسي

#### 1/ رؤيتنا للتغيير والإصلاح:

يؤمن الحزب بالتغيير الشامل للمنظومة الحاكمة المتسلطة كطريق للإصلاح السياسي والاقتصادي لنهضة المجتمع وتنمية البلاد، كما يرى الحزب أن أول خطوة نحو طريق التغيير هو توافق قوى التغيير على رؤية مشتركة، وتصور واضح للمرحلة الانتقالية بعد إزالة النظام الحالي، ومن ثم وضع اللبنة الأساسية للدولة الدستورية، وكذلك التوافق على ترسيخ قيمة الحوار كآلية لحل الخلاف، والتحاكم إلى الشعب عبر الطرق الديمقراطية المتبعة دولياً.



## 2/ مرحلة تغيير النظام الحالي:

يسعى الحزب إلى تغيير نظام الحكم الحالي المستبد وإحلال نظام ديمقراطي بديلاً عنه، ويؤمن إيماناً راسخاً بأن التغيير لا يتم إلا بتضافر الجهود بين القوى الساعية للتغيير، كما لا يتم إلا بتكامل الأدوار بين قوى التغيير في داخل إرتريا وخارجها، وإشراك الشعب وهو المتضرر الأول من هذا النظام، عبر انتفاضة تعجل بزوال الدكتاتورية، لذلك يعمل الحزب على أربعة مسارات:

- أ- تأطير وتنظيم الجماهير المؤمنة بالتغيير ورفع الوعي لديها بمخاطر النظام الدكتاتوري على سيادة الوطن ووحدة المجتمع.
- ب- العمل على تقريب وجهات نظر قوى التغيير، وتوحيد جهودها عبر تحالفات سياسية، وخلق مظلات جامعة.
- ت- تقريب مسارات نضال قوى الداخل والخارج، وردم الفجوة بين القوتين، عبر وسائل مبتكرة وغير تقليدية.
- ث- تهيئة الشعب الإرتري لعملية التغيير، وقيادة الانتفاضة الشعبية لتعجيل الخلاص من الدكتاتورية المستبدة.

## 3/ المرحلة الانتقالية:

المرحلة الانتقالية مرحلة مفصلية في مستقبل كل بلد، لأنها تأتي في أعقاب تغيير لوضع مرفوض، ويرتفع مستوى خطورة هذه المرحلة إذا جاءت بعد نظام فردي مستبد مغلق، مثل الذي في إرتريا، وفي هذه الحالة إما أن يتحول البلد إلى وضع ديمقراطي في إطار سياسي منفتح على الجميع، يستوعب اختلافات ومطالب وتناقضات أصحاب المصلحة جميعهم، أو ينزلق في حالة من التيه والتمزق، ليكون حاله أسوأ من المرحلة التي عاشها تحت الدكتاتورية المتعسفة الباطشة، ولنا عبرة في حالة الجوار العربي.

الانتقال الديمقراطي يتطلب تدارك السلبيات المزمنة، والاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي سيخلفها نظام إسياس أفورقي، وبخاصة غياب القانون المنظم للحقوق والواجبات، ولأن زوال الدكتاتور لوحده لا يعني حل كل الإشكالات واستتباب الأمن،



لأن آثاره ستظل موجودة، وستكون هناك صعوبات تكتنف اجتثاث مخلفاته، وبخاصة الفراغ الإداري الذي ينشأ نتيجة غياب القوى المشكلة للنظام. وإذا لم تتصرف قوى التغيير بحكمة فيمكن أن يتحول هؤلاء إلى الثورة المضادة، التي يمكن أن تعمل على تفسخ الوضع الأمني، وإضعاف سلطة الدولة، بل قد تصبح مدخلا للقوى الأجنبية الإقليمية والدولية لتدخل إرتريا في حالة التبعية، هذا إذا لم تتعرض للتمزق بالكلية وتفقد سيادتها ووحدتها.

وعليه يجب العمل للعبور بالمرحلة الانتقالية مع قوى التغيير جميعها إلى بر الدولة الوطنية المستقرة وفق الترتيبات التالية:

**أ-** تكوين جمعية وطنية انتقالية تمثل فيها كل الأطياف الوطنية دون استثناء أحد، قوى سياسية ومدنية ومجتمعية مهمتها استتباب الأمن والمحافظة على كيان الدولة وتيسير حياة المواطنين.

**ب-** تشكيل حكومة انتقالية تكون من تكنوقراط وخبراء، تضطلع بمهام المرحلة الانتقالية.

**ت-** تعطى الأولوية لاستقرار الدولة، والتصالح المجتمعي مع مراعاة ما تتطلبه العدالة الانتقالية التي هي بين الجريمة والعقاب.

**ث-** إلغاء جميع القوانين المنتهكة للحريات وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وسجناء الرأي والضمير، وتصفية كل ملفات الانتهاكات الحقوقية.

**ج-** تشكيل مفوضية لعودة اللاجئين وتشجيع العودة الطوعية بطريقة منظمة وإنسانية ووضع تصور لإعادة الإدماج والعودة المستدامة وتوفير الحياة الكريمة بعد العودة والاستفادة من المنظمات الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات المحلية.

**ح-** توعية المواطنين من أجل الحفاظ على مؤسسات الدولة ومواردها، وأمن المواطنين وممتلكاتهم.

**خ-** حل ودمج الفصائل العسكرية للتنظيمات في القوى الأمنية والعسكرية المنوط بها تأمين المرحلة الانتقالية، من أجل منع أي مظهر من مظاهر الحرب الأهلية، ومنع قيام أي جهة بأي أعمال انتقامية خارج القانون، وحثماً هذه القوة ليست بديلاً للجيش الوطني الإرتري.

**د-** إعادة الأرض إلى أصحابها عبر الأطر القانونية ودون الإخلال بالحقوق العام وحقوق الأفراد.



- ذ- الإيمان بفكرة التشاركية، وإزالة عدم الثقة من خلال إجراء الحوارات الوطنية بشفافية.
- ر- الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني شامل، تشارك فيه القوى السياسيّة والمدنية كافة دون إقصاء أو تهميش، يتمخض عنه مجلس وطني يضطلع بمهام المرحلة الانتقالية، وتصدر عنه قوانين المرحلة الانتقالية.
- ز- وضع أفق زمني محدد للمرحلة الانتقالية، تعقبها انتخابات عامة، والإتيان بحكومة منتخبة.

## الفصل السابع

### أسس بناء الدولة الإرترية

#### 1/ بناء دولة القانون:

صنفت إرتريا في ظل نظام اسيااس أفورقي كدولة بوليسية بامتياز، فهي اليوم بحاجة إلى أن تتحول إلى دولة القانون، تضمن عمليا الحقوق الدستورية لمواطنيها والمقيمين فيها، وسن تشريعات حديثة مواكبة، وقيام مؤسسات تسهم في التنمية الشاملة، مستفيدة من الموارد البشريّة والطبيعيّة والماديّة، والمحافظة على مقدرات الشعب وثرواته، عبر الإجراءات القانونية التي تحارب الفساد، وتعمل على إقرار السياسات الماليّة والنقديّة التي تتسم بالمصداقيّة والشفافيّة، ووضوح آلية التحاكم، لأن الحكام في الدول الدستورية يخضعون للقانون مثل سائر المواطنين، مما يقلل من حالة الغبن والمظلومية، ويقطع الطريق على التمرد والثورات، لتوفر آليات التغيير القانونية والمضمونة، والمقرة في المواثيق الدولية.

#### 2/ وضع الدستور الإرتري:

بما أن دولة إرتريا لا تزال دون دستور ولأن الدستور في الأصل هو تجسيد لإرادة الشعب، وعقد اجتماعي بين مكوناته، فيجب أن يوضع وفق المعايير القانونية وأن تتوفر فيه كل المقومات التي تساعد على بناء دولة حديثة وحكم رشيد، ولا بد من سيادة هذا الدستور وسموه، كقانون أعلى ومرجع لكل قانون منبثق، وخضوع الدولة في كل مرافقها لهذا القانون، ويفصل متى تتدخل الدولة ومتى تنقيد، كما يفضل انفصال سلطتها عن شخص الحاكم. وأن يتضمن الآتي:



- أ. يجب أن يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم، باعتباره قانوناً أعلى ناصاً على أن الشعب هو مصدر السلطات.
- ب. أن ينظم السلطات العامة للدولة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين تلك السلطات، وواجبات كل سلطة، والعلاقة بين السلطة والشعب.
- ج. أن يتضمن مبدأ الفصل بين السلطات، كما يتضمن استقلال القضاء.
- د. أن ينص على سيادة النهج الديمقراطي في الدولة.
- هـ. تحديد هوية إرتريا بحيث تتسق مع واقعها وتاريخها ومحيطها وقيم شعبها.
- و. أن يكفل الحريات الخاصة والعامة بشكل مفصل، ويوازن بين السلطة والمسؤولية داخل المجتمع، ويحمي حرية المواطنين وحقوقهم من تغول الدولة، التي بيدها السلطة والنفوذ.
- ز. أن يمثل كافة أطراف المكونات الإرتيرية ويحمي حقوقها، وأن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات، وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو المذهب، أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، ويتمتعون بتكافؤ الفرص.
- ح. تأصيل نظام الشفافية والنزاهة والمحاسبة، بحيث يكون موظف الدولة أياً كان منصبه خادماً للشعب، خاضعاً للمحاسبة.
- ط. يأخذ بالنظام اللامركزي للحكم مع تحديد اختصاصات وصلاحيات السلطة المركزية والسلطات الإقليمية.
- ي. إنشاء محكمة دستورية مستقلة عن المحكمة العليا، يناط بها حماية الدستور، ورقابة دستورية القوانين.

### 3/ الممارسة السياسية:

إرتريا بلدٌ خرج من استعمار أجنبي متخلف، وخلفه نظام بوليسي قمعي، ولهذا فهو بحاجة إلى مرحلة تأهيل سياسي، وإصلاح للمنظومة السياسية حكومة ومعارضة، وبناء الوحدة الوطنية والثقة بين مكوناته، ويعتبر الإصلاح السياسي، وتعزيز الخيار الديمقراطي، الوسيلتان المناسبتان لتحقيق التنمية المتكاملة والمتوازنة، وخلق الاستقرار والتطور المطرد في الدولة والمجتمع، ويجب أن تنسجم الرؤية الإصلاحية مع الأهداف الإنمائية للألفية،





كما حددتها الأمم المتحدة، سعياً لسيادة الحكم الراشد، والمجتمع الواعي المتماسك، ويكون ذلك عبر:

**أ.** جعل الديمقراطية المبنية على الشفافية والمحاسبة نهجاً وسلوكاً وتمكينها على كل المستويات.

**ب.** إقامة دولة الحق والقانون من خلال سيادة القانون وحكم الدستور.

**ج.** تحرير الإنسان الإرثري ورفع معنوياته، وإزالة آثار الدكتاتورية عنه، من السلبية والخوف والانزواء.

**د.** الأخذ بالتعددية السياسية وتكوين الأحزاب وفق قانون ينظم عمل الأحزاب، وتداول الحكم سلماً، وممارسة العمل السياسي علناً وسلمياً، ورفض أي عزل أو تضيق على أحد، معترفين بالمخالف والمغاير، مقرين له بحقه في العمل والمشاركة.

**هـ.** أن تتمتع القيادات الحزبية ومسؤولو الدولة بالنزاهة والكفاءة والعدالة والمساواة، حتى يحس كل مواطن بأن الوطن يمضي نحو التعافي من مخلفات حقبة الدكتاتورية والتهميش، ومن الأمراض التي أصابت الأمم المنحدرة نحو التفسخ والتمزق.

**و.** وجود منظمات المجتمع المدني من الاتحادات العمالية والمهنية وغيرها، ودعمها وتقويتها كشريك في التنمية، وفي نفس الوقت كرقيب على أداء الحكومة والأحزاب، وخلق التوازن مقابل قوة الدولة.

**ز.** إجراء الانتخابات العامة الدورية الحرة النزيهة، وعلى مستوى الأحزاب، وأن تكون الانتخابات العامة خاضعة لرقابة القضاء والأحزاب، والمنظمات المحلية والعالمية المعنية بذلك.

**ح.** رفع مستوى الوعي السياسي والقانوني للشعب الإرثري، وتشجيع الأفراد والجماعات على الانخراط في العملية السياسية، وترسيخ مبدأ الديمقراطية والواقعية السياسية.

**ط.** أن يعبر الخطاب السياسي عن الوحدة في إطار التنوع دون إيغال في أي اطروحات اجتزائية، طائفية أو قومية أو فئوية، وإنما شراكة وطنية.

**ي.** فهم المصالح الدولية ومصالح وتطلعات جيران إرثريا، والحيلولة دون تدخلهم في شؤونها الداخلية.



#### 4/ النظام الإداري:

الخدمة المدنية هي الذراع التنفيذي لاستراتيجيات الدولة في تقديم الخدمات العامة للشعب، ومن المهم أن تقدم خدماتها بعدالة وفاعلية، بما يحقق رضا الجمهور العام، كما ينبغي أن تكون جهازاً قومياً ينفذ لجميع فئات الشعب، بحيث يكون التوظيف مبنياً على الجدارة والكفاءة، وضرورة أن تؤدي الخدمة بشفافية وكفاءة عالية، والاستجابة لمطالب الشعب في الخدمة السريعة والمرضية، وأن يكون موظف الدولة خادماً للشعب، محترماً قيمه وعاداته وتقاليده الاجتماعية، لهذا يرى الحزب ضرورة الالتزام بالموجهات التالية:

- أ. اختيار أفضل الكفاءات البشرية المتوفرة وفق معايير تحقق أقصى ما يمكن من العدالة لشغل وظائف الخدمة المدنية، وضمان استمرارية برامج التدريب والتأهيل لهم.
- ب. تنمية معارف وخبرات موظفي الخدمة المدنية، وتطوير القدرات عبر الإيفاد والابتعاث، واعتماد التخطيط لهذه العملية، ووضع أولوياتها وتحديد الفئات المستهدفة منها، وتقييم نتائجها.
- ج. تمكين الموظفين المتميزين والمبدعين من تسريع تقدمهم الوظيفي، من خلال نظم الحوافز والترقيات المستمرة، لغايات تحقيق برامج التعاقب الوظيفي.
- د. من حيث شكل النظام الإداري، فإن البلاد تقسم إلى أقاليم وفق نظام لامركزي يستند على الدستور، يراعي تكامل الموارد المادية والبشرية، وتحقيق الوحدة الوطنية، وإلى أن يتم إشراك الشعب في التقسيم الإقليمي المناسب، فإن التقسيم الإقليمي القديم سيكون هو المرجع.
- هـ. يحدد الدستور توزيع السلطات والمهام لكل مستويات الحكم، بما يحقق التناغم في أداء المستويات المختلفة، ويتمتع كل مستوى بسلطات تشريعية وتنفيذية إدارية ومالية مع ضمان استقلال قراراتها في كل المستويات.
- و. التأكيد على أهمية لامركزية النظام الإداري والمالي واتباع أسس الحكم الرشيد في الشراكة المتوازنة، والعدالة في توزيع السلطة والثروة.

#### 5/ منظمات المجتمع المدني والإدارة الأهلية:

يعتبر المجتمع الإترتي مجتمعاً تقليدياً، لا تزال رابطة الأسرة والعشيرة والقبيلة تؤدي فيه دورها، ولها تأثيراتها على سلوك الأفراد والمجموعات، وقد أسهمت ولا تزال تسهم هذه



الروابط في حل المنازعات والتسويات، وفي حفظ الأنساب، والتعاون على الخير، إلا أن هذا لا يغني عن تأسيس منظمات المجتمع المدني بمفهومها الحديث، وتشمل منظمات المجتمع المدني كل الجمعيات التي تنظم المجتمع طوعاً، مثل النقابات والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات الثقافية والفكرية والدينية والرياضية، والمؤسسات الخيرية، والأندية الاجتماعية والرياضية، والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، ومنابر الإعلام، والأحزاب السياسية.

وقد عملت حكومة الجبهة الشعبية على إنهاء أي دور لمنظمات المجتمع المدني التقليدية منها والحديثة، متناسية دورها الرائد في فترة الثورة والكفاح المسلح، ودورها في حشد الدعم الشعبي وتأطير جهده، هذا فضلاً عما عليه الوضع في العالم اليوم، والذي يشجع على تنامي دور المنظمات المدنية والأهلية، لهذا انسجماً مع هذه الرؤية واعترافاً بدور المجتمع المدني، كشريك للدولة ورقباً عليها، وفي ذات الوقت يساعد على نيل ثقة المجتمع المحلي والدولي، ويجلب المزيد من الاستثمارات والمشاريع الرائدة، فضلاً عن حفظ الحقوق وترسيخ النهج الديمقراطي، يرى الحزب أن يكون برنامج منظمات المجتمع المدني وفق الموجهات التالية:

**أ.** التنسيق بين الجهد الرسمي والشعبي الذي تمثله هذه المنظمات، وإحياء قيم النفير المعروفة في تكافل المجتمع الإرتري، في مواجهة أزمات ومشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتنموية.

**ب.** وضع تشريعات وقوانين تنظم عمل هذه المؤسسات والكيانات، باعتبارها شريكاً أساسياً في التنمية، وتحسين معيشة المواطنين، والدفاع عن المواطن مقابل تغول الحكومات، من خلال ممارسة دورها الرقابي غير المباشر على أعمال الدولة.

**ج.** أن تكون أهداف هذه المنظمات واضحة، ويتسم عملها بالشفافية، وخاصة في التمويل، وبناء هذه المنظمات على أساس ديمقراطي، وتأهيل وتدريب أعضائها، للقيام بدورهم الحيوي بصورة علمية ناجحة.

**د.** أن تقوم هذه المنظمات بدورها في التوعية الشعبية، والإسهام في إعادة بناء الفرد والمجتمع، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

**هـ.** أن يكون لهذه المنظمات دور فاعل في تطوير العمل الإنساني والخيري، وحمايته من هيمنة الدولة والأحزاب والأشخاص.



- و. ترشيد أداء الإدارة الأهلية لتقوم بدورها في السلم الأهلي، وفض النزاعات، والمحافظة على الأعراف الإيجابية.
- ز. دعم منظمات المجتمع المدني من أجل بناء المجتمع على الأسس المدنية، والعدالة الاجتماعية.
- ح. تأسيس منظمات إترية مستقلة لحقوق الإنسان، تعنى بمراقبة حقوق الإنسان، وتتبنى بالتعاون مع شبكة المنظمات العالمية المناظرة لها الدفاع عن الحريات العامة، والمعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والضمير.
- ط. تشجيع قيام نقابات مهنية وفئوية وغيرها، تتمتع باستقلالية القرار.
- ي. تشكيل منظمات تنهض بحماية الأطفال والشباب من الاستغلال، ومن مخاطر الكحول والمخدرات، وتوعيتهم بمضار التدخين.
- ك. تشجيع تأسيس منظمات حماية المستهلك، وأصدقاء البيئة، وحماية الطبيعة من التصحر والتلوث ومنظمات النفع العام.

## 6/ الحريات العامة والإعلام:

تعتبر الحرية أحد أهم دعائم المجتمع وحقوقه المشروعة، وضمانة أساسية في بناء المجتمعات المتحضرة وتطورها، ولأن الشعب الإترى لم يتمتع بالحرية التي تاق إليها وبذل في سبيلها الكثير، لأن الحريات العامة ومن بعد التحرير مباشرة دخلت سرداب التسلط المحلي سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً، ودينياً وأخلاقياً، فقد أضى استعادتها وتأمينها مستقبلاً مسألة حيوية، من خلال إجراءات واقية ضد التغول ، لذا يرى الحزب تحقيق ذلك عبر الترتيبات التالية:

- أ. إصدار جميع التشريعات التي تؤمن الحريات العامة من قانون الصحافة، الأحزاب والتنظيمات السياسية، والانتخابات وإلى غير ذلك من التشريعات والقوانين واحترامها.
- ب. تأمين حرية التنظيم والاجتماع والحركة والتملك، وعدم تقييدها إلا بحكم قضائي.
- ج. التزام السلطة بحق حصول الإعلام على المعلومات الضرورية لضمان الشفافية، وتحقيق الرقابة الشعبية، على ممارسة السلطة السياسية والإدارية، ولمنع الظلم والطغيان والاستبداد بالرأي، أو الانفراد بالقرار.



- د. بناء مؤسسات إعلامية ومنابر ثقافية تتمتع بالفاعلية والاستقلال، والاستفادة القصوى مما وصل إليه التطور التكنولوجي.
- ه. وضع قوانين تكفل حرية واستقلالية الإعلام وتنظم أداءه.

## 7/ الثقافة والفنون:

إن إيجاد شعب متآلف اجتماعياً، ومتجانس وجدانياً، ومتفاعل ثقافياً، يحتاج إلى خطط تساعد على رفع مستوياته كلها، والشعب الإرثي بحاجة إلى إحياء قيمه وتراثه المجيد، وتطوير وتنقية فنه من التشوهات التي ألحقها به نظام الجبهة الشعبية، ويرى الحزب أن يكون البرنامج الثقافي والإعلامي وفق الموجهات التالية:

- أ. المحافظة على القيم الراسخة في المجتمع، والتي تشكل هويته ووجدانه، ورفض الطمس والاستلاب الثقافي، لأن مهمة الفن تعزيز وتجذير القيم الوطنية الفاضلة، والنواحي الجمالية، وتهذيب الذوق العام، والامتناع العقلي والوجداني عبر كل ضروب الفن الأصيل.
- ب. خلق رؤية فنية محفزة للإبداع والإنتاج تستند على القيم، وإعادة بناء الهوية الوطنية في الوعي الإرثي، وجعل النهضة في المجالات المختلفة الركيزة الأساسية للفكر الوطني، وإن دور الدولة بمؤسساتها وتشريعاتها هو الدعم والتشجيع لتحقيق ذلك الهدف.
- ج. التركيز على تحقيق التمازج بين الدولة والأمة، ذلك التمازج المبني على الإخلاص المتبادل فيما بينهما، والاعتراف بأخوة أبناء الوطن، والتساند والاتحاد داخله، والبعد عن الاتهامات التي لا تراعي مشاعر الآخرين، وتثير الخلاف وتشيع الفوضى وإذا كان ثمة خلاف في الفكر والرؤى بين أبناء الوطن لا ينبغي أن يكون سبباً للتخوين، بل حرية الفكر والاعتقاد هي أساس الديمقراطية.
- د. ترسيخ قيم التعايش والسلم الاجتماعي، وأن الفكر لا يقارع إلا بالفكر دون تدخل أمني أو اللجوء إلى العنف، والإعلام الحر يلعب دوراً مهماً في ربط الأمة بمفاخرها وما يجمعها، ولا يعمل على الهدم أو الدعوة إلى التفرقة، بل عليه أن يوفر عوامل بناء الاستقرار والسلام والأمن في تطبيق الحريات الأساسية بشكل عادل.
- ه. صناعة الثقافة المتوازنة والمشاركة، التي تفيد في خلق بيئة تساعد على مفهوم "التوافق الثقافي" وتعمل على ترسيخ ثقافة وطنية تقوم على قاعدة التنوع في إطار الوحدة.



- و. تشجيع المفكرين والكتاب والأدباء والفنانين على الإبداع، وتوظيف إبداعاتهم في خدمة جهود التنمية الشاملة، ونشر إنتاجهم العلمي والأدبي والفني.
- ز. الانفتاح على المفيد من ثقافات العالم.
- ح. تأسيس وتنشيط المراكز الثقافية والفنية في كل الأقاليم، من أجل تكوين الذات الثقافية، وبناء النخب المستنيرة، وتفجير طاقاتها الإبداعية في المناطق المختلفة مستفيدين من التنوع الثقافي.
- ط. إعادة كتابة التاريخ الوطني، في مراحل مختلفة وتراكماته الحضارية من خلال المختصين والكفاءات العلمية، وتدريبه للناشئة بحيث يساعد في بناء الوجدان الجمعي.
- ي. حماية المعالم التاريخية، والمواقع الأثرية والآثار بشكل عام، باعتبارها ثروة قومية وتاريخاً وطنياً، وإدراج الآثار الإرترية ضمن المناهج الدراسية من أجل تبصير الأجيال بتاريخهم الحضاري، والسعي لتسجيلها ضمن التراث العالمي.

## الفصل الثامن

### السياسات التنموية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

#### 1/ مرتكزات التنمية المتوازنة:

تعتبر التنمية بمفهومها الواسع حقاً مشروعاً لجميع البشر، واستحقاقاً وطنياً لجميع المواطنين، فقد حظيت قضية التنمية باهتمام دولي وإقليمي وهي إحدى أهداف الأمم المتحدة للألفية الثالثة حتى العام 2030، وبما أن إرتريا دولة ناشئة تحتاج لبذل المزيد من الجهد والخطط اللازمة لتحقيق تنمية متوازنة تراعي الموائمة بين الطموح والإمكانيات المتاحة، بحيث تشمل المناطق والقطاعات المختلفة، مع مراعاة تحقيق التوازن لكل فئات الشعب وفق المحددات الآتية: -

- أ- الاهتمام بالتنمية البشرية باعتبارها العنصر الرئيس لتحقيق التنمية العامة لكل قطاعات الدولة، وتطوير الهياكل البنيوية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية بسهولة ويسر في العمل والإنتاج والمعرفة.
- ب- الاستغلال الأمثل للموارد المختلفة، وتوزيعها بطريقة عادلة، وإعطاء الأولوية





للمناطق الأكثر تضرراً بسبب الحروب والجفاف والإهمال، وترشيد استخدامها بما يحقق الرفاهية والحياة الكريمة للشعب، ويحفظ حقوق الأجيال القادمة.

**ت-** أن يكون للدولة دور فاعل في تحقيق العدالة لكافة المجتمع وبخاصة الفئات الضعيفة، وتشجيع العلماء والمبدعين من أبناء الوطن ليسهموا في التطور المعرفي والتنمية المطلوبة لإخراج البلد من الفقر، إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

**ث-** استخدام التكنولوجيا والنطاق العريض في التنمية كأداة عصرية متطورة وسريعة للحاق بالدول والمجتمعات المتقدمة التي تسير بثبات نحو استدامة التنمية المتنوعة.

## 2/ الواقع الاقتصادي وانعدام الرؤية:

ظلت إرتريا ولعقود طويلة تحت أنظمة استعمارية، وقد تجاهلت هذه الأنظمة بناء اقتصاد ارتري متماسك ذي ركائز بنيوية قوية يعتمد عليها، بل تركت إرتريا مدمرة اقتصاديا، وكان من الصعب بناء نظام اقتصادي وطني على أرضية فاقدة للنظم والقوانين والهيئات التي يمكن أن يبنى عليها الاقتصاد. أما فترة ما بعد الاستقلال قد فشل نظام "الشعبية" في وضع البنية الاقتصادية لغياب رؤية اقتصادية واضحة، بل عمد إلى إدخال البلد في حروب ونزاعات مع دول الجوار عطلت الإنتاج وقللت فرص تشجيع الاستثمار، كما عمل النظام على محاربة التجارة والاستثمار، أما الموجود منها مع محدوديته محتكر لدى أجهزة النظام وبعض المنتفعين، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد، وانتكاسته إلى أسوأ مما كان عليه أثناء فترة الاستعمار.

## 3/ إيجاد البنية الأساسية للاقتصاد:

وبما أن إرتريا دولة ناشئة لا يتجاوز عمرها الثلاثون عاما منذ الاستقلال، وغالب شعبها يعيش على الزراعة والرعي التقليديين، وبعض المحاولات التجارية التي لا تسهم بشكل فعال في نمو الاقتصاد، ولكنها تحمل في طياتها الكثير من الفرص، كما تزخر بموارد طبيعية يمكنها الإسهام في مستقبل الاقتصاد الإرتري، إذا وُجد نظام سياسي راشد، ورؤية اقتصادية طموحة واضحة المعالم.

فالدول التي تسعى إلى التنمية المستدامة لقطاعاتها الاقتصادية، وتسعى لبناء اقتصاد قوي



لا يتأثر بالهزات التي تطرأ على نشاطه، تحتاج إلى إيجاد مقومات أساسية يستند عليها العمل الاقتصادي والاستثماري، ويكون قادراً على الصمود بتحديث السياسات الاقتصادية وتطوير القطاعات المختلفة وبخاصة قطاع الزراعة الذي يعتبر أهم مورد لقوت الشعب الأساسي من أجل الاكتفاء الذاتي. وهذه السياسات تتطلب إعداد دراسات وافية للموارد المختلفة، وإعادة تأهيل البنية التحتية التي يقوم عليها النمو الاقتصادي، من بناء الطرق الحديثة، وتأهيل الموانئ البحرية، وسن قوانين متوازنة تحفظ حقوق المستثمرين، وإنشاء مناطق اقتصادية حرة، وهذه الإجراءات بالتأكيد ستسهم في انتعاش حركة الاقتصاد والعمل التجاري، وتطويره واستدامته.

#### 4/ وضع سياسات تساعد في انتعاش الاقتصاد:

وضع النظم الاقتصادية الواضحة من أهم ما تحتاجه اقتصاديات الدول النامية في تخطيطها لاستدامة ومردودية الاستثمارات، واعتماد سياسات مالية ونقدية متوازنة وضبطها بقوانين صارمة ووضع قوانين لحماية المستهلك، إضافة إلى سن قوانين للجمارك تكون مبسطة لتسهيل حركة الاقتصاد وزيادة أعداد المستثمرين وتسهيل الإجراءات في حركة البضائع للصادر والوارد، وسن قوانين ضرائب شاملة وعادلة على جميع المستويات. وتشجيع العمل والإنتاج، وإيجاد فرص العمل للقادرين، لأن زيادة دخل الفرد سيساهم في توسيع السوق المحلي، فضلاً عن كونه يوفر حياة كريمة للإنسان، وهذا يتطلب توسيع نطاق الأيدي العاملة المدربة، لأن بناء رأس المال البشري أهم من المادي، كل هذه تتطلب سياسات وإجراءات واضحة وميسرة دون تعقيدات، وقوانين مرنة تساعد الاقتصاد على الاستقرار والديمومة والنمو المتوازن، حتى يصل مراحل متقدمة تحقق الرفاهية للشعب الإرتري.

#### 5/ تشجيع المؤسسات الأهلية:

النمو الاقتصادي في أي بلد بحاجة إلى تضافر جميع المؤسسات الرسمية منها والمجتمعية ويلتزم باحترام القوانين العامة التي تنظم حركة الاقتصاد بشكل خاص. ومن ضمن هذه الجهات التي يجب على الدولة مساعدتها ودعمها. المؤسسات الاجتماعية التقليدية الناشئة التي تسعى إلى الكسب المشروع عبر نشاط اقتصادي محدود، الذي يسهم في استقرار المجتمع



اقتصاديا، ولمحاربة الفقر والعطالة وتنظم هذه المناشط بقوانين، وتدعم عبر صناديق سيادية لدفعها إلى النجاح وتحويلها إلى مؤسسات اقتصادية فاعلة تساهم في نمو الاقتصاد الوطني. فدولة مثل إرتريا التي تفتقد إلى نظام اقتصادي واضح، ويعيش شعبها على مستوى متدني من دخل الفرد على مستوى العالم، وينشط اقتصاديا بطريقة بدائية، يحتاج إلى دعم المنظمات الخيرية والمؤسسات والتعاونيات الأهلية، في تقديم المصالح للمواطنين تحت رعاية رسمية من الدولة. ويعتبر دعم هذه الجهات دعما للاقتصاد وتطويرا وتحسينا لأدائها، مما يسهم في المحصلة في النمو الاقتصادي للدولة واستقرارها.

## 6/ ملكية الأراضي والعقارات

قضية الأرض في إرتريا من القضايا المعقدة قديما بسبب سياسات المستعمر الذي تعاقب على إرتريا وحديثا بسبب القانون الذي أصدره نظام الجبهة الشعبية في عام 1994م دون مراعاة للأعراف والارث الاجتماعي التاريخي في التعامل مع مثل هذه القضايا الشائكة، وستخلق هذه السياسات في المستقبل احتقانات وأزمات اجتماعية في التساكن والتماسك، ولهذا نحتاج إلى اعتماد رؤية وقانون ينظم استخدام الأراضي والعقارات بالشكل الذي يحفظ الحق الخاص والعام، سواء كان حق التملك أو حق التصرف أو حق المنفعة، ويرى الحزب أن تكون السياسات فيها وفق الموجهات التالية: -

1. إعادة جميع الأراضي المنزوعة، وأحواض الملح التي تمت مصادرتها بدون وجه شرعي إلى أصحابها الأصليين عبر قرار سياسي، وفق ما ورد في اعلان الأمم المتحدة حول "حقوق السكان الأصليين" في 13 سبتمبر 2007م

2. معالجة الوضع بصورة قانونية بحيث يحفظ حق المالك الأصلي، ولا يضيع حق المنتفع.

3. وضع دراسات وبرامج تعالج آثار سياسة النظام الديكتاتوري في قضايا الأرض والسكن، وبرنامج التغيير الديمغرافي الذي يعتبر فتنة عارمة ونذر حرب أهلية.

4. إصدار قانون يراعي حق الملك الحر، وحق الدولة في تنظيمها وإدارتها بما يحافظ على المنفعة العامة.



5. لأصحاب الأراضي المنزوعة للمصلحة العامة، الحق في التعويض العادل والمجزي، بحسب قانون نزع الأراضي للمنفعة العامة.
6. تسعى الدولة إلى معالجة مشكلة السكن عبر بناء المساكن وبيعها للمواطنين بأسعار معقولة، وبأقساط ميسرة، تراعى فيه الأبعاد العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.
7. اصدار قانون ينظم الإيجارات والتملك، تراعى فيها حالة الفئات الضعيفة.

#### 7/ سياسات الإصلاح الاجتماعي:

بما أن الدولة تتكون من مجتمع عريض يختلف في عاداته وتقاليده وعقائده وثقافته ومطالبه، فإن المجتمع بحاجة لتوجيه الدولة ومراقبة المنظمات ذات الصلة، عبر سياسات إصلاحية عادلة ورعاية مستمرة، لإيجاد مجتمع صالح ومنتج، معافى من البوائيات التي تقعد المجتمعات عن دورها، مثل الأمية والفقر والفساد وغيرها من المؤثرات على حركة ونمو المجتمعات. الشعب الإرتري عانى من حروب طويلة الأمد ولعقود، أثناء الاستعمار الذي لم يبد أي اهتمام بتطويره، ورعايته في الجوانب الاجتماعية، بل أكثر من ذلك تضرر المجتمع من جراء سياسات المستعمر، التي تتسم بالتمييز والتجهيل المتعمد والحرمان من الحقوق الأساسية، وفوق ذلك عدم امتلاك قراره والعيش بكرامة في أرضه. والأنظمة السياسية والاقتصادية إذا لم تضبط بقوانين منزلة على الواقع قد تكون أحد أسباب فساد المجتمعات، بسبب التحولات التي تطرأ على المجتمع، وبالمقابل على المجتمع ذاته الحفاظ على تماسكه والمطالبة بحقوقه. ومن المؤسف أن نظام الشعبية الحاكم اليوم قد تبنى منذ الاستقلال سياسات اجتماعية فاقمت المشكلات التي حاول المستعمر زرعها، وكان المجتمع في سواده الأعظم في السابق يواجه تلك السياسات بنوع من التماسك والوحدة باعتبارها صادرة من مستعمر أجنبي، ولكنها اليوم زادت الشكوك والفتن بين أفراد المجتمع، وشاعت حالة عدم الثقة بين أبناء الوطن، ولمواجهة هذه الحالة نرى أن تمر عملية الإصلاح الاجتماعي عبر المفاهيم التالية:

#### أ/ العدالة الاجتماعية:

من أهم ما يجب أن نعمل له لتحقيق العدالة الاجتماعية: المساواة والإنصاف بين المواطنين



كافة، بغض النظر عن عرقهم ودينهم ومكانتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وينبغي أن ننظر إلى التعدد العرقي والتنوع الثقافي في إرتريا بإيجابية، وكعامل ثراء للمخزون المجتمعي، من العادات والتقاليد والتجارب، لأنها تدل على عراقية المجتمع وقيمته المتعددة، وعلينا أن نؤسس للاحترام المتبادل من خلال نظم وقوانين تحدد الحقوق والواجبات الوطنية، وحقوق الحريات العامة مثل حق التنقل والتملك والتصرف في الممتلكات الخاصة، وعدم التعدي على حقوق الآخرين، وأن تقوم الدولة بتطوير المجتمع الذي هو هدف التنمية ووسيلتها، وتوفير العمل للقادرين، والحفاظ على المجتمع من المخاطر بمكافحة الجريمة ومفسدات المجتمع من المخدرات وغيرها. كل هذه الأشياء توفر الأرضية الأساسية للعدالة الاجتماعية التي سنسعى لإيجادها في إرتريا.

### **ب/ تعزيز دور المرأة:**

تحملت المرأة الإرترية عبئاً ثقيلاً في فترة الثورة، واستمرت معاناتها من بعد الاستقلال وحتى اليوم، ولم تجد الرعاية التي تستحقها، ولا القوانين التي تحميها، بل ولم تجد التقدير الذي يليق بمكانتها وتضحياتها، وبما أن المجتمع لا ينهض إلا بجناحين، وحتى تكون هناك تنمية شاملة ومتوازنة، فلا بد من محاربة الأمية، ومناهضة العنف ضد المرأة من خلال إصدار قوانين الحماية، والتشريعات الأخرى التي تعين المرأة لتكون عضواً فاعلاً في المجتمع، وتضمن لها حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كاملة، وأهمية التمييز الإيجابي إلى أن تتمكن من ردم الهوة في التعليم والتأهيل بينها وبين الرجل، ومن بعد ذلك أهمية إشراكها في كافة البرامج التي تؤهلها لتنبؤاً من خلالها المواقع المتقدمة في صناعة القرار .

### **ج/ رعاية الأسرة وحماية الطفولة:**

الأسرة هي نواة المجتمع وهي المدخل إلى صلاحه، لذلك تأتي الأهمية القصوى في توفير كل الإمكانيات لتهيئة الأسرة وإصلاحها وتوفير البيئة السليمة لها. الدولة منوط بها رعاية الأسرة، بتوفير التعليم للنشء، ونشر القيم الفاضلة، ومساعدة الأسرة على التماسك عبر قوانين متوازنة، ومحاربة الاتجاهات التي تدعو إلى التفكك الأسري، وشبكات الإجرام التي



تستهدف تدمير الأسرة والشباب عبر وسائل وبرامج متعددة. إن تماسك الأسرة وحفاظها على القيم والأخلاق الفاضلة، وزرع حب الوطن في الأجيال الناشئة، لا محالة يصنع مجتمعا متماسكا قويا، وفي نفس الوقت تسهم في علاج ومواجهة الآفات التي تهدد المجتمع والدولة على حد سواء.

كما أن حماية الطفولة وتنشئتها التنشئة المتوازنة وتوفير الرعاية الصحية والنفسية والتعليمية لها، هو التخطيط السليم لمستقبل الوطن باعتبارهم رجال ونساء الغد، وهو من واجبات الدولة والمجتمع، فعلى الدولة أن تضع القوانين المناسبة، وتنشئ المؤسسات التي تشرف على ذلك، وعلى المجتمع أن يقوم بدوره وفق السياسات المرسومة. وهذا يتطلب إيجاد تشريعات وقوانين تحافظ على كامل فئات المجتمع الذي يحتاج إلى اهتمام ورعاية الدولة. وبرعاية الدولة للمجتمع من الأخطار والأوبئة، نصنع مجتمعا سليما معافى، مشاركا في التنمية، ليكون أحد ركائز الدولة، وحمايتها من الضعف والانهييار، لأن قوة الدولة في قوة المجتمع.

#### **د/ دور الشباب في التنمية المستدامة: -**

التنمية المستدامة التي نسعى لتحقيقها يعتبر الشباب عمودها الفقري، فالاهتمام بهم يعكس مدى الحرص على استمرارية هذه التنمية وشموليتها، ونحتاج هنا إلى تفجير طاقات الشباب وتطوير إمكانياتهم ليرسموا مستقبل الوطن زاهيا. ويتم ذلك عبر صقل مواهبهم، وتأهيلهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة لمواجهة متطلبات العصر المتجددة، وتعزيز قدراتهم على مواجهة التحديات التي تواجه الشباب خاصة والوطن عامة، وتوفير فرص التعليم المتقدم المواكب لاحتياجات سوق العمل والمتماشي مع النهضة الهائلة في العالم، والقضاء على البطالة. كما ينبغي تشجيع المبادرات والريادة بين الشباب، وتمليكهم مهارة التواصل والتشبيك والقيادة وتشجيعهم على العمل التطوعي، ودعم برامج المنافسات الرياضية المختلفة، حتى يرفع اسم إرتريا عاليا في كل المسابقات الإقليمية والعالمية، وتشجيع المبدعين في المناحي الفكرية والفنية المتعددة.

#### **8/ تطوير السياسات التعليمية:**

تقدم الأمم وبناء الحضارات منوط بتقدم التعليم، وهو بوابة التنمية والنهضة الحديثة،





فالسياسات التعليمية الراشدة المتقدمة تعتبر من البنية التحتية الأساسية لنهضة الدول وتطورها. إلا أن التعليم في إرتريا للأسف عانى في زمن المستعمر، وفي ظل الدولة الإرترية الوليدة أيضا، فنظام الجبهة الشعبية الحاكم فشل في تبني سياسات تعليمية تنهض بالمجتمع والدولة، وفي تجسير الهوة التي خلقتها عهود الاستعمار، بل الأسوأ استحدث النظام برنامجا يعيق التطور التعليمي، فنظام التعليم بلغة الأم الذي حاول تطبيقه لم يكن برنامجا منسجما مع رغبة المجتمع الإرتري، ولا مع إمكانيات دولة ناشئة، كيف لها أن توفر متطلبات المنهج لعدد ثماني لغات بالصورة المتكاملة، وليس لبعضها أي امتدادات خارج حدودها الجغرافية، حتى داخل الأقاليم الإرترية، وفي دولة قليلة العدد كيف يتسنى لها أن توظف خريجي هذه اللغات، وإذا لم تستطع ذلك فبالتأكيد سيكون هذا التعليم عبثا. هذا فضلا عن التهميش الذي عانت منه هذه اللغات عند التطبيق.

وبما أن التعليم قضية محورية في التنمية فيجب أن يحقق التعليم الأهداف التالية:

**أ- العدالة الاجتماعية:** إن من أهداف التنمية للألفية الثالثة كما حددتها الأمم المتحدة: "التعليم للجميع" كحق عام، "وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء" ويهدف التعليم في الأساس لسد الاحتياجات الفردية والمجتمعية عن طريق اكتساب المعارف والمهارات والقيم، وهذه الثلاث عليها مدار بناء أي نهضة، ومن الأهداف الأساسية التي ينبغي تحقيقها أن تودع إرتريا نهائيا الأمية بأنواعها المختلفة من الأمية الهجائية، إلى الأمية الوظيفية، والأمية التكنولوجية خلال عقود قليلة، وهذه من الحقوق الأساسية لكل فرد يعيش في الدولة، وضرورة نشر التعليم وسط المجتمع الإرتري بحيث يستطيع الجميع سواء في المدن أو الريف الحصول على فرص التعليم بسهولة ويسر، مع المواءمة بين الكم والنوع والكيف، ليحقق المجتمع من خلاله العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتشاركية، لأن التعليم الهادف يحدث تغييرا ايجابيا في سلوك الفرد والمجتمع، ويساعد على حل المشكلات التي تواجه المجتمع بصورة فعالة، وبالتالي هو رافعة هامة للارتقاء بالمجتمع نحو التقدم والتطور والازدهار.

**ب- التعليم المتقدم:** من الأهداف التي يجب التركيز عليها إيجاد الكفاءات التي تسهم في إدارة الدولة عبر التخطيط لتعليم متقدم، وأن يكون هذا التعليم موظفا يساعد على تحديد



متطلبات التنمية، ويسهم في التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المهارات المطلوبة لجميع قطاعات الإنتاج، وبما أن التقدم في مجال الحداثة يسير بسرعة فائقة فإن مواكبة ذلك يحتاج إلى تعليم متقدم جدا، وإعداد كفاءات عالية في التكنولوجيا والتخطيط الاستراتيجي، حتى نضمن جيلا يقود المجتمع والدولة الإرترية، ويضعها في مصاف الدول الصاعدة.

### 9/ النظام الصحي والرعاية النفسية والبدنية:

توفير الخدمات الصحية والاهتمام بالبيئة العامة هي من واجبات الدولة وأبسط الحقوق التي يجب أن تتوفر لسلامة صحة الإنسان والمجتمع. وتطوير الخدمات الصحية والبيئية تعتبر من الواجبات الضرورية للمحافظة على صحة الإنسان، وعنوان تقدم الدولة في هذه العصر، من تقديم الخدمات والرعاية الصحية الوقائية والعلاجية بشكل مستمر، وشمولها لكل المواطنين، إضافة إلى جودتها بتكاليف بسيطة، مع مراعاة أصحاب الدخل المحدود، وانطلاقا من هذا المفهوم، فإن الحزب يرى أن تكون الخدمات الصحية وفق الموجهات التالية:

- أ. وضع خطط طموحة وتشريعات للصحة الوقائية والعلاجية وإصحاح البيئة عبر الخبراء، والاستفادة من المنظمات الدولية التي تهتم بهذا الشأن.
- ب. إنشاء المراكز الطبية المتخصصة والمستشفيات العامة في مناطق التجمعات السكانية الحضرية، وتجهيزها بالأجهزة الطبية الحديثة، وتزويدها بأهمر الأطباء والكوادر المساعدة.
- ج. تعميم التحصين وإلزاميته للأطفال.
- د. توفير الدواء بأسعار معقولة تكون في مقدور الجميع، ودعم الصناعات الدوائية والبحوث المتعلقة بها.
- هـ. تطوير خدمات التأمين الصحي، وشمولها لكل المواطنين، من أجل ترقية الخدمات الصحية.
- و. رعاية المسنين والعجزة برعايتهم داخل الأسر وفي حالات خاصة بإيجاد دور تتوفر فيها سبل الرعاية الكريمة.
- ز. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة نفسيا وعقليا وجسمانيا، إضافة إلى الرعاية المستدامة في الجوانب المختلفة.



- ح.** الاهتمام بالكوادر الطبية والصحية إعداداً وتدريباً، وتحسين أوضاعهم الوظيفية والمهنية.
- ط.** بناء وتأهيل المدن والصالات الرياضية، وتدريب القائمين على هذه المرافق وفق أحدث النظم.
- ي.** إنشاء النوادي الرياضية وتشجيعها على أن يكون دورها تكاملياً، فكرياً وثقافياً واجتماعياً وبدنياً ونفسياً، ومحاضن للتربية الوطنية، وتكريساً لقيم الوحدة والتسامح والمسؤولية، والاعتزاز بالانتماء الوطني.

## الفصل التاسع

### القوات النظامية والأمن الوطني

#### 1/ الجيش والدفاع الوطني:

قوة الأجهزة الأمنية في الدولة ومن بينها الجيش والشرطة والاستخبارات من قوة الدولة، ويجب أن تتمكن هذه الأجهزة من التأهيل والتدريب والإعداد المتقدم لتكون مشاركتها فعالة في الاستقرار والسلام والتنمية. ووجود هذه الأجهزة ليس كما يتوقعها الناس من أجل الحروب الخارجية والسيطرة المفرطة على حياة الناس في الداخل، إنما هي أجهزة تعمل من أجل استتباب الأمن وتسخير طاقاتها للتنمية، ووسائل لحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية والداخلية بالتضافر مع المواطنين في اللحظات الصعبة التي تمر بها الدولة، سواء كانت تهديدات اقتصادية أو عسكرية أو غيرها. هذا يتطلب أن يتمتع الجيش بكفاءة عالية حتى يكون درعاً حامياً عند التهديد وقوة دافعة لعجلة التنمية في حالات السلم، وهذا بدوره يتطلب أيضاً تقوية مؤسساته وتقديم الدعم الكافي له، ودعمه بعناصر عالية الكفاءة ليسهم بشكل جيد في تنفيذ مهامه. لذا يرى الحزب أن يؤسس الجيش حسب الموجهات الآتية:

- أ.** تشكيل الجيش على أسس مهنية حديثة وواضحة وأن يكون المجند متمتعاً باللياقة البدنية والعقلية، وأن يتم تدريبه عالياً بحيث تتمتع وحدات الجيش بالاحترافية والمهنية.
- ب.** أن يكون دوره واضحاً في الدستور الإترتري من حماية الحدود والمؤسسات الدستورية، إضافة إلى مهامه التكميلية كالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودرء الكوارث وغيرها.



- ج.** الاعتماد على الذات في تأسيس المدارس العسكرية برؤية وطنية خالصة وتصنيع المستلزمات العسكرية والتجهيزات المختلفة، ووضع نظام واضح للخدمة الوطنية التي تصقل وتحافظ على الشباب وتغرس فيهم حب الوطن، والاستعداد للنضحية في سبيل المحافظة عليه وتنميته.
- د.** ضمان وطنية وحيادية الجيش في الانتخابات، وعدم إقحامه في الصراعات السياسية والحزبية.
- هـ.** أن يُنص على أن قرار الحرب والسلم تتخذه السلطة المخولة بالقانون سواء السلطة التشريعية أو الرئيس أو السلطة التنفيذية حسب ما يرد في الدستور.
- و.** توفير قوة احتياطية مساندة للجيش تتمتع بالمهنية والإلمام الكافي بالمبادئ العسكرية والقدرات القتالية لرفد الجيش بمدد واستدعائها عند الحاجة.
- ز.** الاهتمام بأسر الشهداء ومعاقبي الحرب وإقامة مؤسسات ترفع شأنهم.

## 2/ الأمن والاستخبارات الوطنية:

- للدول الحق في حماية حدودها ومؤسساتها ومواطنيها عبر الأجهزة المختلفة من بينها أجهزة الأمن والاستخبارات، وتقوم هذه الأجهزة على أمن وسلامة وطمأنينة الفرد والمجتمع دون تجاوز الأطر القانونية ويجب أن تتوفر فيها الموجهات التالية:
- أ.** وطنية المؤسسة الأمنية وأن يختار لها من تتوفر فيه المصداقية والوطنية والمهنية من المقتردين، وأن تتوفر فيه اللياقة البدنية والقدرات العقلية والنفسية والعلمية المطلوبة.
- ب.** القيام بدورها الوطني وفق القانون بعيدا عن تخويف وإرهاب المواطنين، وأخذ الناس بالشبهات، وحمايته في الداخل والخارج والمحافظة على مصالح المواطنين والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى حماية اسرار ومقدرات الوطن الاقتصادية والعسكرية والسياسية.
- ج.** القيام بالمهام الوقائية من الجاسوسية والأنشطة المعادية الموجهة من الخارج التي تهدد أمن البلد الاقتصادي والعسكري، ومكافحة الإرهاب والتخريب والمخدرات وغسيل الأموال ومحاربة الجريمة المنظمة.
- د.** تخضع الأجهزة الأمنية للمساءلة والمحاسبة، إذا أساءت استخدام سلطاتها.



### 3/ الشرطة وأمن المجتمع:

الشرطة في خدمة الشعب" هو مبدأ مهم في تكوينها وهي من الأجهزة المدنية التي تُعين الحكومة والجهاز القضائي على فرض النظام في الدولة، والمحافظة على الأمن في أوقات السلم، وتضطلع بحماية القانون وفرض أحكامه، مع استصحاب أن الحرية أصل والمنع استثناء، وفي نفس الوقت تعمل الشرطة على تسهيل خدمة المواطنين، ويرى الحزب أن يراعى في ايجادها وبرنامجها الآتي:

- أ. أن تكون وطنية التكوين ومدرّبة تدريباً شاملاً لأداء دورها بكفاءة وفاعلية.
- ب. تقوم على حماية المجتمع والممتلكات والمؤسسات الحيوية، وتسهيل خدمة المواطنين بصورة سريعة، وضبط النظام العام، وحماية الآداب العامّة، والسلوك الحضاري، وكل ما من شأنه إشاعة الطمأنينة والاستقرار في المجتمع.
- ج. تطوير جهاز الدفاع المدني ودرء الكوارث.
- د. العناية بالإصلاحات، وتحسين أوضاع السجون ومراعاة الجوانب الإنسانية في التعامل مع السجين، ومكافحة التسول والتشرد.
- هـ. سن قوانين تحمي المواطن من الإجراءات التعسفية التي قد تقوم بها الشرطة.

## الفصل العاشر

### الرؤية الاستراتيجية لعلاقات إترتيا الخارجية

إن علاقة إترتيا مع الدول والمنظمات العالمية يجب أن تبنى على الاستراتيجية الوطنية، وكل ما يعزز هذه الاستراتيجية من السند الخارجي في جوانبه الاقتصادية والسياسية والفنية والعسكرية، وبناء التحالفات والشراكة مع الدول الإقليمية والعالمية. وتكون أولوياتها كالآتي :

1. التعاون الوثيق مع دول الجوار على تحقيق المصالح المشتركة، والحفاظ على أمن وسلامة واحترام سيادة كل دولة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
2. عقد معاهدات وتحالفات وصداقة قائمة على المصالح المشتركة والمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، ويصادق عليها البرلمان حتى تتم بشكل شفاف.



**3.** الالتزام بعلاقات جيدة مع كافة الدول والمنظمات الدولية دون الانحياز لأي احلاف قائمة على أساس معاداة دول أو تكتلات إقليمية أو دولية. وتجنب الدخول في أية حروب إلا في حالة الدفاع عن سيادة ومصالح وسلامة الوطن والمواطن.

**4.** بناء تعاون إقليمي وثيق في كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ويمثل الاتحاد الإفريقي أحد المظلات الرئيسة للتعاون الإقليمي وتمتد مشاركتها في الكتل الإقليمية الأخرى. وتكون أولوية العلاقات وخصوصيتها مع دول القرن الإفريقي نسبة للقواسم المشتركة.

**5.** الحفاظ على أمن البحر الأحمر وباب المندب، والملاحة الدولية، بما يحقق المصالح المشتركة لدول حوض البحر الأحمر، بما في ذلك مصلحة إرتريا في حماية الموانئ والجزر الإرترية، وصيانة البيئة البحرية، والحياة الطبيعية، والثروة السمكية، والاستفادة من الثروات الطبيعية الأخرى والانشطة السياحية والاقتصادية في البحر الأحمر.

**6.** الحفاظ والتعاون على الثروات المختلفة والمشاركة، الاقتصادي، والاستثماري وتعرفة الجمارك، وتسهيل حركة المسافرين وغيرها، عبر اتفاقيات مع دول الجوار والإقليم، إضافة إلى التعاون في الاستفادة المتبادلة في مجالات التقنية والتدريب والتنمية البشرية وتطوير وسائل الإنتاج المختلفة والأمن الغذائي والمائي والزراعي وغيره من التعاون الذي يساهم في التنمية واستقرار الشعوب في المنطقة.

**7.** التعاون المشترك مع المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة في برامجها ومشاريعها الإنمائية وجهودها لحفظ الأمن والسلام العالمي. وكذلك التعاون في الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها إرتريا وخاصة في مجالات حقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي والتجاري والتواصل الثقافي والعلمي.





## المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	توطئة	1
1	إرتريا الجغرافيا والتاريخ	1
	1/ الموقع الجغرافي	1
	2/ الأهمية الاستراتيجية	1
	3/ الخلفية التاريخية	2
2	الواقع السياسي النظام والمعارضة	2
	1/ انجاز الاستقلال الوطني	2
	2/ الحكومة المؤقتة	3
	3/ المعارضة الإرترية	3
	4/ تقييم تجربة المعارضة الإرترية	3
3	الانسجام الاجتماعي والسياسي والثقافي	5
	1/ الوحدة الوطنية	5
	2/ الانتماء الوطني ورضى الأقاليم	6
	3/ احترام الأديان وحرية العقيدة	7
	4/ الانتماء الثقافي	8
	5/ الإرهاب تدمير للحياة	9
4	حزب الوطن الديمقراطي الإرتري	
	الأهمية والتعريف والرؤية والمرجعية	9
	1/ حزب الوطن الديمقراطي الإرتري (حادي)	9
	2/ لماذا حزب جديد؟	10
	3/ التعريف	11
	4/ رسالة الحزب	11
	5/ رؤية الحزب	11
	6/ المرجعية	12



م	الموضوع	رقم الصفحة
5	الفصل الخامس	
12	الثوابت والمبادئ والأهداف والوسائل	12
12	1/ الثوابت الوطنية	12
12	2/ المبادئ	12
13	3 / الأهداف	13
15	4/ الوسائل	15
6	الفصل السادس	
15	التغيير والإصلاح السياسي	15
15	1/ رؤيتنا للتغيير والإصلاح	15
16	2/ مرحلة تغيير النظام الحالي	16
16	3/ المرحلة الانتقالية	16
7	الفصل السابع أسس بناء الدولة الإترية	18
18	1/ بناء دولة القانون	18
18	2/ وضع الدستور الإترية	18
19	3/ الممارسة السياسية	19
21	4/ النظام الإداري	21
21	5/ منظمات المجتمع المدني والإدارة الأهلية	21
23	6/ الحريات العامة والإعلام	23
24	7/ الثقافة والفنون	24
8	الفصل الثامن	
25	السياسات التنموية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي	25
25	1/ مرتكزات التنمية المتوازنة	25
26	2/ الواقع الاقتصادي وانعدام الرؤية	26
26	3/ إيجاد البنية الأساسية للاقتصاد	26
27	4/ وضع سياسات تساعد في انتعاش الاقتصاد	27
27	5/ تشجيع المؤسسات الأهلية	27



م	الموضوع	رقم الصفحة
	6/ ملكية الأراضي والعقارات	28
	7/ سياسات الإصلاح الاجتماعي	29
	أ/ العدالة الاجتماعية	29
	ب/ تعزيز دور المرأة	30
	ج/ رعاية الأسرة وحماية الطفولة	30
	د/ دور الشباب في التنمية المستدامة	31
	8/ تطوير السياسات التعليمية	31
	9/ النظام الصحي والرعاية النفسية والبدنية	33
9	الفصل التاسع القوات النظامية والأمن الوطني	34
	1/ الجيش والدفاع الوطني	34
	2/ الأمن والاستخبارات الوطنية	35
	3/ الشرطة وأمن المجتمع	36
10	الفصل العاشر الرؤية الاستراتيجية لعلاقات إرتريا الخارجية	36
	المحتويات	38

أكتوبر - 2019 م